A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/189
2 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٣ (ج) من القائمة الأولية*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة من الاتحاد الروسي بشأن وضع السكان الناطقين بالروسية في استونيا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٣ (ج) من القائمة الأولية.

(توقيع) س. لافروف

* A/51/50.

96-16628 080796 100796

9616628

المرفق

مذكرة من الاتحاد الروسي بشأن وضع السكان
الناطقين بالروسية في استونيا

١ - يجد الجانب الروسي نفسه مضطرا، مرة أخرى، إلى توجيه أنظار الجهات الرسمية في تالين وشركائه في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية إلى وضع السكان الناطقين بالروسية في استونيا. ومما يؤسف له أن نقول بأن هذا الوضع لا يتغير إلى الأحسن فحسب وإنما، ورغم الجهود المبذولة، يتجه نحو الأسوأ.

٢ - ومن بين مشاكل اليوم، فإن المشكلة الآتي بيانها تثير أقصى درجات القلق. فالأنباء الواردة من تالين تفيد بأنه اعتبارا من ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، ستصبح جوازات السفر الداخلي الصادرة عن الاتحاد السوفياتي السابق منتهية المفعول داخل أراضي استونيا، كما ستنتهي المهلة التي حددتها السلطات الاستونية لإصدار تصاريح الإقامة لمن لم يتمكنوا حتى الآن من الحصول على الجنسية الاستونية. ومن أصل ٠٠٠ ٣٣٥ طلب قدمها أشخاص من هذه الفئة، لم تقبل السلطات الاستونية سوى ٥٠٠ ٢٣ طلب. وقد صدر عن المسؤولين الاستونيين تأكيدات عدة تفيد بأن كل من هم من غير مواطني استونيا سيحصلون قبل حلول ذلك التاريخ على جوازات سفر خاصة بالأجانب. وقد اتضح أن هذه التأكيدات مجرد حبر على ورق. إذ لم يحصل على جوازات السفر هذه سوى زهاء ٥٠٠ ١ شخص.

وإذا لم يتخذ الجانب الاستوني تدابير جذرية عاجلة، فسوف يصبح مئات الآلاف من الأشخاص المقيمين إقامة دائمة في استونيا بدون الوثيقة الأساسية اللازمة لاثبات الهوية، اعتبارا من ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، أي أنهم سيصبحون، في واقع الأمر، في حالة "ضياع" من الناحية القانونية، بالنظر إلى ما سيفقدونه من حقوق وحريات أساسية كثيرة. بما فيها حرية الخروج من البلد والعودة إليه. كما أن الجانب الاستوني لم يحسم مسألة إصدار وثائق الخروج المؤقتة لغير المواطنين، التي لا تستعمل إلا مرة واحدة، وهي وثائق لا تعترف بها أي جهة إلا فيما ندر، كما أن إصدارها يستغرق وقتا طويلا.

واعتبارا من ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ أيضا، ستزداد بشدة صعوبة وضع السكان الناطقين باللغة الروسية ممن يعيشون بالقرب من الحدود الروسية - الاستونية في قطاع نارفا - إيفانغورود، نظرا لأنهم سيفقدون حرية التوجه إلى أماكن عملهم في روسيا وكذلك حرية زيارة أقاربهم المقيمين هناك.

٣ - وبعد انقضاء ما يقرب من عامين على توقيع الاتفاق الثنائي المتعلق بالضمانات الاجتماعية للمتقاعدين من أفراد القوات المسلحة الروسية، فإن الجانب الاستوني لا يزال، في واقع الأمر، غير ملتزم بتنفيذه. فمن أصل ما يزيد على ٠٠٠ ١٧ طلب تم تقديمها حسب الأصول للحصول على تصاريح إقامة، لم يقبل سوى ٠٠٠ ٥. بيد أن من حصلوا فعلا على تصاريح إقامة يبلغ عددهم زهاء ٣٥٠ متقاعدا روسيا وأفراد أسرهم.

وبعد ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، ستكون الغالبية العظمى من العسكريين الروس المتقاعدين وأفراد أسرهم، في واقع الأمر، مقيمين في استونيا بدون وثائق تثبت قانونية إقامتهم.

٤ - والوضع المحيط بالسكان الناطقين بالروسية في استونيا هو نتاج سياسة تالين الموجهة نحو تحويل استونيا إلى دولة أحادية العرق بإبعاد السكان غير الاستونيين منها. وأنجع السبل لانجاز هذه المهمة هو التباطؤ العمد في إيقاع عملية منح الجنسية. وقد تجاهل الجانب الاستوني التوصيات الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأجهزة الأمم المتحدة بشأن ضرورة تبسيط وتسهيل هذه العملية. وهناك اتجاه نحو زيادة تشديد عملية سن القوانين. ففي عام ١٩٩٥، صدرت قوانين مشددة للأحكام المتعلقة بجنسية ولغة السكان الناطقين بالروسية. وقد صدر قانون جديد للانتخابات لأجهزة الحكم المحلي يستهدف تقليل عدد الناخبين الناطقين بالروسية إلى أدنى حد ممكن، وإقامة عقبات كأداء، في أغلب الأحيان، أمام المرشحين ممن ينتمون إلى قومية غير استونية.

٥ - وقد تسببت القوانين التشريعية التمييزية وتعسف المسؤولين في زيادة عدد الراغبين في الحصول على الجنسية الروسية، داخل استونيا، زيادة كبيرة. أما الجانب الروسي فيبذل ما في وسعه لكفالة حصول ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٧ مواطن روسي في استونيا على وثائق إثبات الهوية المعترف بها دوليا. ومع ذلك، لن يصبح ٠٠٠ ٦٥ جواز سفر خارجي روسي - تم إصدارها حتى الآن - سارية المفعول في استونيا إلا بعد أن تمهرها السلطات الاستونية بخاتم تصريح الإقامة.

كما أن حقوق مواطني الاتحاد الروسي المقيمين في استونيا تنتهك بكافة السبل الممكنة. فعلى سبيل المثال، رفضت السلطات الاستونية - خلافا للغالبية المطلقة من الدول الأخرى - التماس الجانب الروسي موافقتها على افتتاح مراكز اقتراع إضافية، خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في روسيا، في الأحياء السكنية التي تكتظ بالمواطنين الروس.

٦ - إن التصرفات التي صدرت مؤخرا عن الدوائر الاستونية الحاكمة تؤكد نية تالين على مواصلة اتباع سياسة تمييزية ضد السكان الناطقين بالروسية المقيمين إقامة دائمة في استونيا. بل إن تالين ليست على استعداد لتنفيذ ما تصدره من قرارات. والوضع الراهن يزيد من قلق موسكو. وعلى حكام استونيا أن يدركوا أن التعسف والاستخفاف بالقانـــون - اللذين ازداد التعامل بهما مع السكان الناطقين بالروسية - لا يمكن إلا أن ينعكسا على العلاقات الثنائية. كما أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل على موقف اللامبالاة والتزام الصمت حيال تكرار انتهاك حقوق الإنسان في استونيا. وأملنا أن يمارس شركاؤنا - أي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا - ما يلزم من ضغط وتأثير على السلطات الاستونية من أجل الحيلولة دون أن يصبح مئات الآلاف من المقيمين إقامة دائمة في استونيا، بعد ١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٦، في وضع أشد تعقيدا، بل لا مخرج منه.

- - - - -